النوع الاجتماعي (الجندر) مقاربة سوسيوتنموية

Gender a sociocultural approach

عيسى يونسي [1] ، نسيمة تلي [2]
[1] جامعة الجلفة (الجزائر)، younsiaissa17@gmail.com
[2] جامعة بسكرة (الجزائر)، nassima.telli@univ-biskra-dz

تاريخ الاستلام: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2020/02/27

ملخص:

إن الجندر والمعروف بالنوع الاجتماعي له الأهمية القصوى في إحداث التغيير والتنمية والتي من المتوقع منها أن تؤدي إلى أوضاع حياتية أفضل للجميع ولمجالات الحياة كافة، إذ يعد مفهومًا ثقافيًا نسبيا لأنه يختلف عبر الزمان ومن مجتمع لآخر ويشكل نظرة المجتمع للأدوار وإمكانيات وحقوق كل من الرجل والمرأة.

لقد شكلت قضية المرأة أحد المتغيرات في النسيج المجتمعي الجزائري التي تركت آثارًا مباشرة وغير مباشرة على الأسرة وعلى المرأة خاصة العوامل الثقافية والاجتماعية؛ فضلا عن القصور في تعليم وتدريب المرأة وتدني مستواها العلمي. وجاءت هذه الورقة لتتناول من جهة مقاربة النوع الاجتماعي من مفهوم أهمية دراسة هذا المفهوم ؛ ومن جهة أخرى المقاربة التنموية من أهم المقاربات التي تناولت قضايا المرأة بالإضافة إلى الدور التنموي للمرأة.

كلمات مفتاحية: الجندر، المرأة، الرجل، الدور، التنمية.

Abstract:

Gender and gender are of the utmost importance in bringing about change and development, which are expected to lead to better living conditions for all and all areas of life. It is a relatively cultural concept because it varies from time to time and from society to society.

The issue of women was one of the variables in the Algerian social fabric after a series of crises that had a direct and indirect impact on the family and on women, particularly on cultural and social factors, as well as the lack of education and training of women and their low level of education. This paper deals with the gender approach from the concept of the importance of studying this concept. On the other

المؤلف المرسل: عيسى يونسي، الإيميل: younsiaissa17@gmail.com

hand, the development approach is one of the most important approaches that dealt with women's issues in addition to the developmental role of women.
Keywords: Gender, woman, men, role, development.

مقدمة:

أصبح لمفهوم النوع الاجتماعي والذي تم التعرف عليه بمصطلح الجندر (Gender) الأهمية القصوى في التنمية الاجتماعية التي من المتوقع منها ان تؤدي إلى أوضاع حياتية أفضل للجميع ولمجالات الحياة كافة، ويعد الجندر مفهوما ثقافيا ونسبيا لأنه يختلف عبر الزمان ومن مجتمع لآخر ويشكل نظرة المجتمع لأدوار وإمكانيات وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل، أي ان رؤية النوع الاجتماعي تسعى إلى التأكد من أن الفوائد الاجتماعية العائدة من التنمية تصل إلى الفئات المستهدفة ولا تقف عند أولئك الذين هم في مراكز وأدوار أفضل ويسمح لهم بالاستفادة منها.

ولقد شكلت قضية المرأة أحد المتغيرات في المجتمع الجزائري التي تركت آثارا مباشرة وغير مباشرة على المؤسسة الأسرية وعلى المرأة خاصة، فالعوامل الثقافية والاجتماعية فضلا عن القصور في تعليم وتدريب المرأة وتدني مستواها العلمي وضآلة مهارتها كلها عوامل تقلص نطاق الأعمال المتاحة لها وتضعف قدرتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي خارج المنزل والحصول على وظائف تلبي احتياجات الأسرة وتحقق المكانة الاجتماعية لها.

1. مقاربة النوع الاجتماعي (الجندر):

1/ تطور مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر):

استخدم لفظ "الجندر" Gender من قبل "آن أوكلي" Ann Oakley وغيرها من المهتمين في هذا المجال في السبعينيات، لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيًا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيًا. وقد رأت "آن أوكلي" أن الشعوب والثقافات تختلف بشكل كبير في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة، وبالتالي فإن الفصل بين مفهومي الجنس والجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى.

ومن ثم ظهر مفهوم الجندر على الساحة الدولية منذ إعلان العام الدولي للمرأة في 1975م، وترسخ هذا المفهوم خلال العقد الدولي للمرأة (1976-1985) ؛ فبرزت اهتمامات في العديد من الدول النامية بضرورة معالجة التمييز النوعي القائم بين الرجال والنساء في العديد من المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والمهنية والسياسية وغيرها من أجل تحقيق ما يسمى بعدالة النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من وجود فروق بيولوجية بين الجنسين والأمر الذي يدخل ضمن مفهوم النوع البيولوجي(الجنس) إلا أنه لا يكن الفصل بين البيولوجيا والحياة الاجتماعية فهما مرتبطتان، فلا يكن النظر لمفهوم الجندر على أنه خصائص فردية بل على أساس

أنه مجموعة من الصفات والسلوكات التي يمتلكها الأفراد منذ الولادة بجنس معين، فالجندر يتضمن الاختلافات وعدم المساواة بين الجنسين. (حوسو، 2009، صفحة 59)

2/ مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر):

إن مصطلح الجندر يستخدم ضمن مصطلحات الأمم المتحدة لذاك أبقيت على نفس المصطلح ضمن البحث، وتعريب الكلمة الأقرب هو الفروق بين الجنسين أو النوع الاجتماعي، وفيما يلي سنتناول مفهوم الجندر بشكل واضح.

يعرف الجندر على أنه " الخصائص والأدوار المحددة اجتماعيا للرجال والنساء على وفق عوامل جرى تشكيلها تاريخيا واقتصاديا ودينيا وحضاريا وعرقيا، فما تقوم به النساء في مجتمع ما يكن أن يقوم به الرجال في مجتمع آخر.

وفي تعريف آخر "هو أحد الأبعاد العالمية التي تبين حالة الفرد أو هيئته من الناحية الاجتماعية وما يتعرض له الفرد من تناقضات اجتماعية وثقافية بناءًا على جنسه أو صنفه سواء كان ذكرًا أو أنثى".

وجاء في تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM للنوع الاجتماعي(الجندر) على أنه: " الأدوار المحددة لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى". حيث يشير هذا المصطلح إلى الأدوات والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل.

ويعني "الجندر" الصورة التي ينظر لها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا/ تصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع، وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة. (لبيض، 2008، الصفحات 46-47)

3/ أهمية دراسة النوع الاجتماعي:

أكدت الدراسات الحديثة على إدراج مفهوم النوع الاجتماعي(الجندر) لتحقيق التماثل بين الرجل والمرأة وذلك في النقاط التالية: (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2001، صفحة 10)

- زيادة مشاركة المرأة في المجتمع والعمل على المساواة مع الرجل.
- إزالة السيطرة الأبوية وجعل الأسرة متكافئة يسودها العدل والاحترام.
- تغيير القوانين والممارسات الإدارية التي تمارس التمييز ضد المرأة وتعيق تطورها وتهضم حقوقها.

- تغيير أساليب التربية أثناء فترة الطفولة لتعميم المساواة بين الجنسين.
- زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي
- الإسراع في دفع عجلة دور المرأة في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.
- تغيير المفاهيم الخاطئة الخاصة بتقليل مشاركة المرأة والعمل على هضم حقوقها وإذلالها عن طريق تعديل
- المناهج التربوية وصورتها في وسائل الإعلام.
- تغيير وإيقاف الممارسات والعادات الضارة بصحة المرأة.
- التشجيع على دفع عجلة التعليم وفتح جميع فرص التعليم للفتيات ما بين سن 7-25 عاماً.
- التوسع في فتح فرص للمرأة على زيادة قدراتها في السيطرة على الموارد المتاحة.

4/ نظريات النوع الاجتماعي:

4-1- النظرية البيولوجية:

ينطلق أصحاب هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن التكوين البيولوجي هو المسئول عن الفروقات الفطرية في سلوك الرجال والنساء مثل الهرمونات والكروموزومات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية ويضيف هؤلاء أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات في جميع الثقافات، مما يعني أن ثمة عوامل طبيعية تؤدي إلى اللامساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات تقريبا. وذلك يعني أن الرجال بحكم تركيبهم البيولوجي يتفوقون على النساء في نزعتهم العدوانية، ومن ثمة يتم النظر إلى المرأة ، كجسد ذو بنية فيزيولوجية هشة، غير قادر على مقاومة الجسم الذكوري في مختلف المجالات، خاصة المرتبطة منها بالأعمال الشاقة، بل أن بنيتها الفيزيولوجية تخول لها الإرتباط بالجانب العاطفي خاصة المرتبط منه بتربية الأطفال والعناية بهم، لتكون بذلك الفروق البيولوجية حسب هذه النظرية أساسا لتشكيل الهوية الجنسانية. ومن هنا فالنظرية البيولوجية في مقاربة النوع ترجع أصل الفروق بين الجنسين إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث.

4-2- نظرية الدور الاجتماعي:

حاول علماء تجاوز الطرح السالف الذكر عبر تعديله فبدلا من أن ينظروا إلى الجنس باعتباره نتاجا بيولوجيا وإلى النوع باعتباره نتاجا للتنشئة الاجتماعية، اعتبروا أن الجنس والنوع هما نتاج أعيد بناؤه وتصوره اجتماعيًا ولا يتعلق الأمر هنا بالجانب الاجتماعي والثقافي بل حتى الجسم نفسه فهو يتعرض لقوى اجتماعية وثقافية تعدله فالجسم قد يعطيه أصحابه دلالات

تتجاوز الإطار الطبيعي إذا بوسع الأفراد بناء أجسامهم كما يشاؤون سواء بإجراء التمارين الرياضية، أو إتباع غذائي معين أو بإجراء عمليات جراحية تجميلية لتغيير الجنس.

4-3- النظرية الوظيفية:

تنظر النظرية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسقا من الأجزاء المترابطة التي تشتغل كنسق وكمنظومات متتالية الأطراف والمكونات والتي تعمل من أجل توليد التضامن والتوازن والاستقرار للنسق العام ولتحقيق التكامل الاجتماعي، ومن ثمة فإن الوظيفية كخطاب تنظر إلى أن الاختلافات الجنوسية تسهم في التكامل والتضامن الاجتماعيين.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس بيولوجي. فالرجال والنساء يقومون بالوظائف التي يصلحون لها بيولوجيا، ومن هنا يرى الوظيفي "جورج ميردوك" بأن العمل المنزلي خاص بالنساء أما العمل الخارجي فهو خاص بالرجال، ويعتبر أن تقسيم العمل بين الجنسين هو نتيجة منطقية لتنظيم المجتمع أكثر مما هو مرتبط بالبرمجة البيولووجية، في حين اعتبر "تالكوت بارسونز" أن العائلة المستقرة تدعم أطفالها من أجل ضمان تنشئة اجتماعية ناجحة لهؤلاء الأطفال؛ وهذه العائلات المستقرة هي التي يقسم فيها العمل بين الجنسين بطريقة واضحة بحيث تؤدي الإناث أدوارا تعبيرية توفر العناية والأمن للأطفال وتقدم لهم الدعم العاطفي، أما الرجل

فيقوم بأدوار الإنتاج أو إعالة الأسرة ماديا بالعمل الخارجي الذي يتعرض فيه لصعوبات ومشاكل تكون النزعة التعبيرية الأنثوية بمثابة المهدئ الذي يفرج عن الرجل ويخلق راحته السيكولوجية والبيولوجية وهذا في نظره تقسيم تكاملي للعمل يؤدي إلى الاستقرار "الميكروسوسيولوجي" كنسق فرعي والذي هو أساس الاستقرار الماكرو سوسيولوجي أو النسق العام.

أما "جون باولبي" فقد قدم هو الآخر منظورا وظيفيا على تربية الأطفال، يعتبر فيه دور الأم المحور الأساسي لتنشئة الأطفال الاجتماعية، فإذا ما غابت الأم أو انفصل عنها الطفل في مرحلة مبكرة من عمره تنشأ حالة من الحرمان من الأمومة يكون من نتائجها أن يتعرض الطفل للخطر ومشاكل اجتماعية ونفسية بسبب التنشئة الاجتماعية القاصرة، وقد يكتسب الطفل نتيجة لذلك سلوكيات عدائية تجاه المجتمع، والحل حسب "باولبي" هو أن الطفل يجب أن يستمر في علاقات حميمية ومستمرة مع الأم، وكان يعتبران استبدال الأم بأم بديلة ممكن شريطة أن تكون أنثى مما يوحي أن دور الأمومة هو مهمة للنساء فحسب ومن هنا فإن التقسيم الجنسي للعمل الذي يقوم أساسا على إعطاء الأدوار والمهام الأعلى قيمة للرجال وللنساء العمل الإنجابي

وتربية الأطفال والسهر على راحة الزوج هو ما يدعم مكانة الرجل في العائلة بوصفه ويكفلها ويعيد إنتاج شروط تفوقه في المكانة الاجتماعية على المرأة داخل العائلة.

4-4- نظرية التنشئة الاجتماعية:

أ- الأسرة والنوع:

من المهم في هذا السياق فهم الكيفية التي يتعلم من خلالها الأطفال أن يكونوا صبيانا أو بناتا ليصبحوا بعد ذلك رجالا أو نساءا وكذا الكيفية التي يتحدد بها السلوك الذكوري والسلوك الأنثوي، وكذا الكيفية التي تلقن بمقتضاها ممارسة الأنشطة التي تعتبر ملائمة لكل جنس على حدة، وكيفية التواصل بين الجنسين وهناك أدلة على أن كلا من آليات التعلم والإدراك تؤدي دورا في تطور الفروق الجنسية في اللعب عند الأطفال عموما فالآباء يعززون الأولاد والفتيات بطرق مختلفة للعب بالألعاب "الذكورية" مقارنة بالألعاب الأنثوية"مشجعين اللعب الجنسي النمطي ومثبطين اللعب بألعاب الجنس الآخر.

وهكذا فإن الأطفال يتعلمون نوعهم الاجتماعي في سن مبكر، كما يتعلمون قواعد التصرف التي يكتسبونها من المجتمع عن طريق اللغة والألعاب والطقوس المختلفة وطرق التنشئة والتواصل التي تعمل على تمرير القيم والسلوكات. إنهم يتشربون قواعد ومعايير لضبط السلوك تشجعهم على التصرف بطريقة ذكورية أو أنثوية، وذلك من خلال الأدوار التي يقومون بها في ألعابهم حيث يطمحون إلى الوظائف والمهن التي يرغبون في القيام بها مستقبلا، ليميزوا أنفسهم ويميزهم الآخرون باعتبارهم ذكورا وإناثا، ويتم تعزيز ذلك خلال مراحل التربية المختلفة.

ب- المدرسة والنوع:

ترى نظرية التنشئة الاجتماعية الجندرية أن النظام التعليمي بشكل عام، والمدرسة بشكل خاص تستطيع أن تحقق أكثر من العدالة الجنسين من خلال زيادة عدد المؤهلين من ذوي المهارات المتعددة وبالتالي تصبح المدرسة أداة لتنمية المجامع ككل . (حوسو، 2009، الصفحات 158-166)

5/ أدوار النوع الاجتماعي(الجندر):

نعني بأدوار النوع الاجتماعي الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة والتي تتشكل وتتغير وفقا للظروف وللمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية لبلد أو مجتمع ما.وعموما، يمكننا التمييز بين أربعة ادوار: إنتاجية، أسرية، اجتماعية وسياسية، متغيرة بتغير الزمان والمكان وفقا لمجموع العوامل المشار إليها أعلاه والمتمثلة بالأساس في التنشئة الاجتماعية والأعراف والتقاليد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

أ- **الدور الأسري:**

ينقسم هذا الدور إلى جزأين؛ جزء ثابث لا يتغير مرتبط بجنس كل من الرجل والمرأة والمتمثل بالأساس في التناسل والتكاثر، وجزء متغير مشترك بينهما مرتبط بالأساس بتربية الأبناء والقيام بالمهام المنزلية مثل الطبخ والتنظيف والعناية بالزوج أو الزوجة وإدارة شؤون الأسرة. وغالبا ما يقتصر هذا الجزء المتغير على النساء فقط وفق ثقافة العديد من المجتمعات العربية والإسلامية. يمثل هذا الدور الأسري مسؤولية إعادة إنتاج قوى عاملة في المجتمع وكذا صيانتها إلا أن هذا الدور رغم أهميته لا يعطي له نفس القيمة التي تمنح للعمل الإنتاجي ولا يدفع عنه أي تعويض مادي وبالتالي لا يتم احتسابه في الاقتصاد القومي التقليدي وكذا الإحصائيات الوطنية.

ب- **الدور الإنتاجي:**

يرتبط هذا الدور بالأعمال التي يقوم بها الرجال و النساء، الخاصة بإنتاج سلع وقابلة للاستهلاك ويمكن بيعها في السوق أو خدمات ذات قيمة مادية تبادلية ، مقابل الحصول على اجر نقدي أو عيني. وهو دور معترف به إجمالا من قبل الأفراد والمجتمعات ويتم احتسابه عادة في الإحصائيات القومية، إلا أنه وبالرغم من أن المرأة والرجل يقومان بنفس الدور الإنتاجي لكن الملاحظ حسب مجموعة من الدراسات، فإن هناك بتباين كبير فيما يخص القيمة المعطاة للأعمال الإنتاجية التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة، حيث تعطى قيمة أكثر للأعمال الإنتاجية المنجزة من طرف الرجل مقابل قيمة أقل بالنسبة للمرأة.

ت- **الدور المجتمعي:**

يعتبر هذا الدور امتداد للدور الإنجابي، بحيث انه يتمحور في المحافظة على المجتمع البشري ولكنه يمتد من الاهتمام الأسري إلى الاهتمام المجتمعي. يتمثل أداء هذا الدور المجتمعي في القيام بعمل تطوعي غير مدفوع الأجر لضمان توفير الموارد النادرة وتنظيم استخدامها من طرف أفراد المجتمع، إضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور، كالرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك. هذا الدور فيه تباين كبير بين الرجل والمرأة ويعتمد توزيعه مابين الجنسين على المفاهيم الثقافية والمجتمعية السائدة في المجتمع: بالنسبة للمرأة هذا الدور عادة ما يكون مرتبط بأنشطة مجتمعية مرتبطة بدورها الإنجابي والأسري (التوعية الصحية والبيئية، خلق أو تقوية العلاقات الاجتماعية أو الاشتراك في عمل اجتماعي يمارس في وقت الفراغ. في حين أن هذا الدور المجتمعي عند الرجل يتمثل في الكثير من الجوانب مثل خلق وتقوية العلاقات الاجتماعية وتدبير السلع ذات الاستهلاك الجماعي والخدمات الأساسية المرتبطة بالمجتمع المحلي. للإشارة فقط ، فإن هذا الدور يمارس بقسط كبير من طرف النساء مقارنة مع الرجال.

ث- الدور السياسي:

يتلخص هذا الدور في سلطة اتخاذ القرار السياسي، ويرتبط بممارسة نشاطات سياسية على مستوى المجتمع المحلي الوطني والدولي، وفي العادة، يكون هذا الدور مقابل أجر مادي أو معنوي باعتبار أنه مرتبط بتحقيق مصالح مشتركة ومتبادلة، هذا الدور فيه تباين كبير بين كل من الرجل والمرأة التي عادة ما يكون دورها مرتبط بالعمل بالتنظيمات النسائية التي تهتم بتنمية شؤون المرأة من خلال التمثيل السياسي على مستوى المجالس المحلية والشعبية واللجان في الأحياء والقرى. في حين أن دور الرجل السياسي يتمثل بالأساس في الأدوار التنظيمية واتخاذ القرارات في إطار الأعراف أو على مستوى الأحزاب السياسية أو جماعات الضغط. (التايب، 2011، صفحة 65)

2. مقاربات تنموية:

1/ مفهوم التنمية:

التنمية هي تطور أفرزته السياسات الدولية المتبعة، ويعتمد على متغيرات ومؤشرات تحتاج باستمرار للمراقبة والمراجعة ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- التغيرات في المفاهيم الفكرية والثقافية والاجتماعية.
- التغيرات في النمو الاقتصادي الذي يصاحبه تنمية بشرية واجتماعية.
- التغيرات التي تجعل النمو قابل للاستمرارية والاستدامة يفيد الأجيال القادمة .
- التنمية السياسية /حقوق الإنسان /الديمقراطية.

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على "إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس و تقاليدهم وميولهم"، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان تراهن على التغيير الإيجابي طبعا، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات و الممارسات و المواقف.

لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية.

إنه لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلا وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية و السياسية ، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي، وهذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عمليه استدماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم، وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛ ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم التعريف المحتمل للتنمية، ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي (هاريسون، 1984، صفحة 68).

2/ عناصر التنمية:

- الإنتاجية Productivity إشراك المواطن في زيادة الإنتاج
- الإنصاف أو العدالة الاجتماعية Social Equity.
- الاستدامة Sustainability مأسسة التنمية.
- التمكين Empowerment بحيث تكون التنمية نابعة من الأفراد لا من أجلهم.

3/ خصائص التنمية الناجحة:

- المشاركة الفاعلة للرجال والنساء معًا في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية.
- الاعتراف بأهمية الجنسين في المساهمة في التنمية والتأكيد على توزيع الموارد والفرص والفوائد بالتساوي بين الجنسين.
- المسؤولية المشتركة من قبل المجتمع في تصميم وتنفيذ برامج التنمية وإشراك المخططين والمنفذين والمستفيدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية.
- تنمية الموارد البشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية وتوفير الأدوات اللازمة المالية والبشرية لضمان استمرار المشروع التنموي.
- دعم القيادات الرسمية والأهلية للمشروع التنموي. (العربي، 2004، الصفحات 35-37)

4/ مقاربات قضايا المرأة التنموية:

إن مناهج وسياسات التنمية الموجهة المرأة مرت بالعديد من المقاربات التي أبرزت التغيرات في مداخل السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في العالم وهذه المقاربات هي:

أ- مقاربة الانتفاع التلقائي للمرأة في التنمية:

ففي الخمسينيات والستينيات ادعت النماذج التنموية أن المرأة ستستفيد من تساقط المكاسب التنموية، إلا أن الواقع أثبت أنها لم تحقق سوى مكاسب بسيطة من عوائد التنمية، بل أن التجارب قادت إلى مزيد من تهمي المرأة واستبعادها من مواقع القرار.

برزت هذه المقارنة في سبعينيات القرن الماضي، بحيث عرفها مؤتمر" نيروبي" في 1985على أنها " ستفيد النساء من خلال التنمية"، وجاء هذا البعد من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تمامًا عن تفكير المخططين في مجال التنمية، وأنها بعيدة عن التنمية ويؤكد هذا البعد عن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلًا على المرأة فقط؛ إنما يولد عنه فشل للمشاريع التنموية وعدم فعالية تلك المشاريع، ويؤكد البعد نفسه أن إدماج المرأة في أنشطة تنمية التي تخص مجموع السكان قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية، ويركز هذا المخطط على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي تجعلهن في نفس مستوى الرجال أو على الأقل مساعدتهن على ذلك.

ومع مرور الزمن تغيرت مواضيع المرأة عندما تجاوب المخططون مع الضغوط وخاصة الاتجاهات السائدة في مال التنمية ، ووصف " كارولين موزر" في كتابها (Gender Planning In The Third World) المواقع الجديدة كانتقاله من مجال الرفاهية إلى الاتجاهين التالين:

- موقف المساواة في الحقوق Equal Right .
- موقف محاربة الفقر Anti-Poverty.

مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الأولية والتشديد على الفعالية. (بلقزيز، 2014، الصفحات 164-166)

ب- مقاربة المرأة في التنمية:

منذ سنة 1975 جاء الاهتمام بمعالجة مشكلة تهميش دور النساء ومشاركتهن في التنمية وقد جاء هذا ضمن التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمرات المرأة العالمي. ظهر هذا البعد في نهاية عقد السبعينات من القرن المنصرم كردة فعل ضد إهمال بُعد المرأة في التنمية لبعض الجوانب، ويقوم على مبدأ أولى يتمثل في أن المرأة مدمجة مسبقاً في التنمية الآن المشكلة المطروحة أنها مدمجة بصفة غير متساوية مع الرجل، أي ان هذا المنهج مبني على أساس ان عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت جهود المرأة داخل البيت وخارجه بدلا من تركها

تستخدم وقتها بطريقة غير منتجة، ويشير هذا المنهج إلى دمج النساء اقتصاديا في الهياكل الاجتماعية فيجب التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديناميكية الديمقراطية باعتبار الإنسان وسيلتها وهدفها أسس التنمية المرفقة المساندة للتنمية هي احترام حقوق البشر سواء كانوا نساء أم رجال كهولاً أو شباباً ريفيين أم حضر.

ان بعد المرأة والتنمية يؤكد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع وإعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي يستطعن من خلالها أداء الأعمال التنموية ويعتمد هذا المنهج على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة. (إدجامح، 2001، صفحة 59)

ت- مقاربة التنمية البشرية:

لقد أعطى مفهوم التنمية البشرية بعداً جديداً لمقاربة قضايا المرأة وعلاقتها بالتنمية، من خلال مفهوم التمكين EMPOWERMENT وتوسيع قدرات الناس وخياراتهم في العيش الكريم لحياة صحية مديدة، والتمتع بالحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوصفها حقاً أصيلا من الحقوق، وهنا أعيد الاعتبار لقضية المرأة ووجد الباحثون والناشطون في تقارير التنمية البشرية سنداً قوياً في دعواهم لتمكين المرأة، وتبناه مؤتمر بكين 1995 بوصفة حلاً استراتيجيا للتنمية فقد جاء في المادة 13 من إعلان" بكين" ان تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.

ث- مدخل النوع الاجتماعي والتنمية :

ويركز هذا المدخل على أهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مساواة بين الجنسين، وفوارق بينهما تعوق للتدليل على أن المشكلة Gender مسار التنمية وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية وبتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع . ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها المتصلة بالممارسات الاجتماعية، وليست نتاجًا للفوارق البيولوجية، ومن ثم فإن تحقيق المساواة يقتضي أولا تعديل هذه الممارسات، ويؤكد هذا المدخل على أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأنقى للنساء ما هي إلا نتاج لنظام اجتماعي يميز بين المرأة والرجل ويحد من قدراتهن. (البغدادي، 2010، صفحة 25).

5/ الآليات التي تعتمدها مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية:

أ- تقسيم العمل وفق النوع الاجتماعي:

وهو ما نطلق عليه عادة اسم التقسيم الجنسي للعمل، أو بالأحرى تقسيم العمل طبقا للنوع الاجتماعي، أي ادوار الجنسين المؤسسة اجتماعيا والمهم هنا هو ملاحظة أنواع العمل التي يقوم بها الرجال والنساء كل على حدا والتعرف على كمية الوقت الذي يقضيه كل من الرجال والنساء عند قيامهم بهذا العمل أو ذاك.

ب- ادوار النوع الاجتماعي:

لتمييز هذه الأدوار، قامت "كارولين موزر" سنة 1985 بتصنيف الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في ثلاثة أنماط وهي:

- ادوار الإنتاج: الأعمال المأجورة للنساء والرجال.
- ادوار إعادة الإنتاج: ويقوم على رعاية قوة العمل الحالية (الزوج والأبناء العاملين) أو قوة العمل المستقبلية هذا الدور لا يعتبر عملا حقيقيا غير مأجور وغير معترف به مثلا: (جلب الماء، رعاية الأبناء، جلب الحطب...)
- ادوار خدمة الجماعة: تطوعي وغير مأجور؛ مثل الرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية...

ت- الولوج إلى الموارد والتمكن منها:

مثلا أراضي الجموع تشتغل فيها النساء دون ان يمتلكنها، حيث يظل ارثها حكرا على الأبناء الذكور، وتقتصر الاستفادة من غلالها فقط. هناك نموذج آخر، فمثلا تحصل المرأة على مال عن طريق قرض لتمويل مشروع صغير تقوم به، لكنها لا تستفيد من مردوديته، بل الزوج.

ث- العوامل المؤثرة:

وهي العوامل التي تؤثر في العناصر السابقة التي اشرنا إليها (الأدوار، التمكن من الموارد..) من قبيل النظام السياسي، الأعراف الثقافية، نظام التعليم، القوانين القائمة، الظروف التاريخية و الاقتصادية، الدين ، العرق واللون، الإعلام... مثلا: في كتاب زينب معادي: الجسد الأنثوي وحلم التنمية، تبين كيف ان العوامل الثقافية والعادات المرتبطة بالجسد تؤثر سلبا على مشاريع تنمية المرأة القروية.

ج- الحالة والوضعية:

مستوى تحليلي لكيفية عيش النساء ووضعيتهن في جماعتهن التي ينتمين إليها،مثلا : إحصائيات حول معدل الأمية داخل صفوف النساء،نسب استهلاك الأراضي، نسبة العمل...

ح- **الحاجات العملية والحاجات الإستراتيجية:**

- الحاجات العملية: غداء سكن صحة، تعليم..
- الحاجات الإستراتيجية: لا تتحقق إلا على المدى البعيد، تتعلق بنقص الموارد وغياب التعليم والعنف.

خ- **إمكانيات التغير:**

وتعني تيسير التحول وجعله تحولا سلسا، يتضمن التحول المواقف، العقليات، التمثلات والتصورات الاجتماعية، وكذا الأوضاع والمواقف بكل من الرجال والنساء. (لطفي، 2014)

خاتمة:

إن مقاربة النوع الاجتماعي تهدف إلى تحقيق تحولات اجتماعية بين الرجال والنساء؛ مبنية على أساس المساواة والعدالة الاجتماعية، ويقتضي ذلك إشراك جميع المعنيين رجالا ونساءًا في سيرورة التنمية بمفهومها الحديث. كما يجب على الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي جعل الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية وغيرها من محاور للتنمية الأساسية متاحة للمرأة والرجل على حد سواء بحيث يتم تمكين جميع أفراد المجتمع في المساهمة في تنمية مجتمعهم بما يعظم من استثمار الموارد البشرية المتاحة، ومراعاة احتياجات مختلف فئات المجتمع في الخطط وبالتالي تفهم أفضل للأدوار التي يؤديها الرجال والنساء ومن ثم هدم الفجوة بين مختلف الفئات والطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. إدجامح، إبراهيم. (2001). ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة. الجزائر/ كلية العلوم الاقتصادية والبشرية والعلوم الاجتماعية.
2. البغدادي، عبد السلام ابراهيم. (2010). المرأة والدور السياسي. عمان/ مركز عمان للدراسات وحقوق الانسان.
3. بلقزيز، عبد الله. (2014). المرأة العربية من العنف والتمييز الى المشاركة السياسية. بيروت/ مركز الدراسات للوحدة العربية.
4. التايب، عائشة. (2011). النوع وعلم الاجتماع العمل. القاهرة/ منظمة المرأة العربية.
5. العربي، الوافي. (2004). مقاربة النوع والتنمية المعرفة للجميع. مجلة التنمية المعرفية. العدد 38. الصفحات 125-140.
6. حوسو، عصمت محمد. (2009). الجندر الابعاد الاجتماعية والثقافية. الاردن/ دار الشروق للنشر والتوزيع.
7. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. (2001). التنمية والنوع الاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية.
8. هاريسون، فريديريك. (1984). الموارد البرية والتنمية. (سعيد عبد العزيز، المترجمون) القاهرة/ معهد التخطيط القومي.
9. لبيض، سالم. (2008). الجنوسة والنوع والجندر في الثقافة العربية. مجلة المستقبل العربي (348).
10. لطفي سعيد. (2014). مقاربة النوع الاجتماعي في علاقته بالتنمية. التاريخ (21:00، 22، فيفري، 2019) من الموقع الالكتروني : السوسيولوجية القروية: http://socio-rural.blogspot.com